SEBHA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMAN SCIENCES VOL.20 NO. 3 2021
DOI: 10.51984/JOHS.V20I3.1508

جامعة سبها للعلوم الإنسانية مجلة
Sebha University Journal of Human Sciences

Journal homepage: https://sebhau.edu.ly/journal/index.php/johs

تطور المرافق الخدمية في فزان و أثرها على المجتمع في العهد الملكي(1952-1969م)

سالم عمار الجحيدري

الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن

الملخص

إن تعد المرافق الخدمية في فزان في مرحلة الدراسة متطورة بعض الشيء في كافة المجالات، وتهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على بعض منها، وكيفية تطورها وأثرها على المجتمع، وقد قسمت هذه الورقة إلى ثلاثة محاور رئيسة؛ فكان المحور الأول بعنوان: تطور الخدمات التعليمية وأثرها على المجتمع، وقد تناول هذا المحور التعليم عقِب الاستقلال، وكذلك التطور الذي شهده قطاع التعليم، والتعليم المهني، والأنشطة الاجتماعية الترفيهية أما المحور الثاني فقد درس تطور الخدمات الصحية وأثرها على المجتمع؛ حيث تعرض إلى الوضع الصحي عقِب الاستقلال، وكيفية تطوره فيما بعد، والخدمات العلاجية التي تم تقديمها، وفيما يتعلق بالمحور الثالث فقد تطرق إلى تطور خدمات الإسكان والمرافق العامة، والمياه والصرف الصحي، والكهرباء، والمواصلات وتأثيرها على حياة السكان، كما احتوت هذه الورقة البحثية على خاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصل لها الباحث

الكلمات المفتاحية:

تطور الخدمات
السكان في فزان

The development of service facilities in Fezzan and their impact on society during the monarchy 1952 – 1969

Salem Amar Aljhedry

Asmarya Islamic University, Zliten

ABSTRACT

Service facilities in Fezzan during the study stage are somewhat advanced in all fields, and this research paper aims to shed light on some of them and how they develop and their impact on society. Which dealt with education after independence, as well as the development in the education sector, vocational education, and social and recreational activities, As for the second axis, it studied the development of health services and their impact on society, as it was exposed to the health situation after independence, and how it developed later, and the curative services that were provided. And its impact on the lives of the population, and this research paper also contained a conclusion that included the most important findings of the researcher

Keywords:

Development of serrices
popultion in fezzan

المقدمة

يتناول الباحث في هذه الورقة البحثية موضوع (تطور المرافق الخدمية في فزان وأثرها على المجتمع في العهد الملكي 1952-1969م)، وقد رأى الباحث دراسة الجوانب الخدمية في هذه الورقة لكونها تسلط الضوء على بعض منها والتي تعد متطورة بعض الشيء في كافة المجالات سواء أ كانت على مستوى الثقافة أم الصحة، وكذلك على مستوى خدمات الإسكان والمرافق العامة، والمياه والصرف الصحي والكهرباء، والمواصلات، الأمر الذي كانت له انعكاساته الإيجابية على المجتمع، وقد قسمت هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور رئيسة؛ فكان المحور الأول بعنوان: تطور الخدمات الثقافية وأثرها على المجتمع وقد تناول هذا المحور التعليم عقِب الاستقلال، وكذلك التطور الذي شهده قطاع التعليم والتعليم المهني، والأنشطة الاجتماعية والثقافية والترفيهية، أما المحور الثاني فقد درس تطور الخدمات الصحية وأثرها على المجتمع؛ حيث تعرض إلى الوضع الصحي عقِب الاستقلال، وكيفية تطوره فيما بعد، والخدمات العلاجية التي تم تقديمها، ثم جاء المحور الثالث الذي تطرق إلى تطور خدمات الإسكان والمرافق العامة، والمياه

*Corresponding author:
E-mail addresses: salemamar099@gmail.com
Article History : Received 21 August 2020 - Received in revised form 07 November 2020 - Accepted 20 December 2020

والصـرف الصـحي والكهرباء، والمواصـلات وتأثيرها على حياة السـكان كما احتوت هذه الورقة البحثية على خاتمة تضـمنت أهم النتائج التي توصـل لها الباحث.

وتكمن أهمية هذه الورقة البحثية في كونها ترصـد المرافق الخدمية في فزان، وترسم صورة عن واقع أثر هذه الخدمات على المواطن.

وجاء اختيار هذه الورقة لكونها تكشـف اللثام عن جوانب حضـارية كان لها أثرها على واقع المجتمع الفزاني، فضـلاً عن حصـول الباحث على بيانات كانت مشجعة للخوض في هذا الجانب.

وتهدف هذه الورقة للإجابة على التساؤلات الآتية:

- كيف كان التعليم في فزان، وهل حدث له تطور أثّر في حياة السكان؟

- هل كان للتدريب المهني، والأنشطة الاجتماعية، والثقافية والترفيهية دور في تثقيف المجتمع؟

- هل شهِد الوضع الصحي تطوراً، وكيف كانت إسهامات الحكومة في هذا التطور؟

- كيف كانت الخدمات العلاجية، وهل قضـت على بعض الأمراض والأوبئة؟

- ما هي التطورات التي حدثت على خدمات الإسكان والمرافق العامة، وهل كان لها أثر على حياة السكان؟

- كيف كانت تتغذى مدن وقرى فزان بالمياه وهل كان للحكومة دور في توفير المياه؟

- كيف كانت الطاقة الكهربائية وخدمات المواصـلات في مدن وقرى فزان، وهل كان للحكومة دور بارز في تطويرها؟

وقد اتبع الباحث في هذه الورقة المنهج السـردي للوقائع التاريخية، وإخضاعها للنقد والتحليل.

وقد واجهت الباحث بعض الصعوبات في كتابة هذه الورقة تمثلت في بُعد الباحث عن أماكن وجود هذه الوثائق والصـحف، فضـلاً عن قفل هذه الأماكن في بعض الأوقات نظراً للظروف القائمة.

واعتمد الباحث على عدة مصـادر منها وثائق منشـورة، وكذلك الصـحف الصادرة في تلك المرحلة.

المحور الأول: تطور الخدمات الثقافية و أثرها على المجتمع.

أولاً: التعليم عقِب الاستقلال.

تختلف فزان قبل الاسـتقلال عمّا بعدها هكذا صـرح السـيد سـيف النصـر عبد الجليل رئيس المجلس التنفيذي للولاية لأحد مندوبي الصـحف اللبنانية في ليبيا؛ فمدينة سـبها كانت عبارة عن واد كبير من الرمال لا يوجد بها أية آثار لعمران، وإن بعض المسـافرين كانوا يخشـون هذا المكان عندما يمرون به ليلاً، حتى أنهم يفضـلون عبوره نهاراً، ولكن بعد حصـول البلاد على اسـتقلالها سـارعت حكومة الولاية بإقامة المباني، وتشـييد المرافق العامة؛ فأضحت مدينة سبها أجمل مدينة عرفتها الصحراء[1].

مع بداية الاسـتقلال كانت نظارة المعارف في فزان تتألف من مدير فزاني، وآخر فرنسـي يعمل في الوقت نفسـه مديراً لإحدى المدارس، ومن الأشياء المعرقلة للعملية التعليمية هو عدم رجوع المعلمين المكلفين بالتدريس بعد قضـاء عام واحد في إحدى مدارس الولاية، إلا أنه بعد ذلك تحقق بعض التقدم ففي مدينة غدامس* هناك مدرسـة بها 105 تلميذ في منطقة يقل عدد سكانها عن ألف نسـمة، كما تم تأسـيس قسـم داخلي في سـبها ضـم 27 تلميذاً، وآخر في براك ضـم 20 تلميذاً، وكانت مدارس فزان تتمتع بمتابعة طبية من قبل أطباء تابعين للجيش الفرنسـي كما كانت مزودة بمقصـف مدرسي يتناول فيه تلاميذ القسم الداخلي وجبة الغداء[2].

كما تم إيفاد عدد 12 طالباً إلى الدولة الجزائرية لتلقي العلوم في التربية، واللغة العربية، وفنون الزراعة والحرف اليدوية، باعتبار أن المناهج الدراسـية المتبعة في فزان هي مناهج جزائرية بخلاف طرابلس وبرقة التي اتبعت المناهج المصـرية، ولكي يتحقق توحيد المناهج مع طرابلس وبرقة يتم منح فترة تدريبية إضـافية للشـباب العائدين من الجزائر يتدربون فيها على المناهج السـائدة في كل من طرابلس وبرقة، وبما أن التعليم في فزان كان في الصـفوف الأربعة الأولى فيتم تكملة التعليم الابتدائي بمدارس في طرابلس أو في برقة مع توفير أقسـام داخلية لهم، أما على مسـتوى التعليم الثانوي فيتم إرسـال الطلبة الأوائل من مدارس غات وغدامس، وسـبها ليلتحقوا بمدارس طرابلس أو برقة، فضـلاً عن وجود طالبة واحدة تدرس في مدرسـة البنين، إضـافة إلى وجود تعليم خاص بالكبار في مدينة سـبها، وخاصـة على المسـتوى المهني[3]، وكان الهدف الرئيس منه هو التدريب على الصـناعات المحلية البسيطة بمساعدة منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة[4].

و يرجع الاختلاف في المناهج الدراسية بين ولاية فزان وولايتي طرابلس وبرقة إلى التقسـيم السـياسـي الواقع من قِبل الدول المسـتعمرة قبل الاسـتقلال؛ حيث كانت فزان تحت حكم الإدارة الفرنسـية، وطرابلس وبرقة تحت حكم الإدارة البريطانية منذ عام 1943م ومن ثم أثّر ذلك التقسـيم على تبعية كل ولاية فكانت المناهج في ولاية فزان تابعة للجزائر لكون الأخيرة تحت السـيطرة الفرنسـية، وكذلك الحال في ولايتي طرابلس وبرقة كانت المناهج تابعة للمناهج المصـرية لكون مصـر ظلت فترة من الزمن تحت الاحتلال البريطاني.

تم التعاقد على بناء 17 مدرسـة ابتدائية وإعدادية في خمس مناطق من فزان[5]؛ ففي قرية البركت شـيدت مدرسـة عام 1954م، غير أنها لم تسـتوعب كل الأهالي باعتبار أن نسـبة المتعلمين حوالي 20% من نسـبة عدد السكان البالغ عددهم 1603 نسـمة، كما شـيدت مدرسـة ابتدائية مختلطة عام 1959م تتكون من 3 غرف، وهي غير كافية لاسـتيعاب الطلاب البالغ عددهم 100 طالب، إضافة إلى ذلك هناك مدرستان للدراسات القرآنية، وفي سـردلس هناك مدرسـة ابتدائية صـغيرة غير كافية لعدد الطلبة، ولكن مؤخراً تم تشـييد مدرسـة جديدة في الجانب الحديث من المدينة على الطريق المؤدي إلى غات، إضافة إلى وجود مكان خاص لسكن المعلمين[6].

وفي ونزريك بمنطقة الشـاطئ هناك مسـجدان ومدرسـة ابتدائية مختلطة، أضـيف إليها فيما بعد فصـل دراسـي جديد[7]، أما في أقار بوادي عتبة توجد مدرسـة بحالة جيدة غير أنها ليس بها سـكن للمعلمين، كما توجد مدرسـة جديدة وهي في طور الإنشـاء، وفي تراغن هناك مدرسـة قديمة، كما بنيت مدرسـة أخرى حديثة في الجهة الغربية من المدينة، وأصـبحت المدرسـة القديمة سـكناً للمعلمين، وفي أم الأرانب توجد مدرسـة غير أنها بنيت على مراحل من عام 1955-1965م، أما في زويلة فإن بها مدرسـة لا تتوفر فيها إنارة، وهي غير كافية لعدد الطلاب، إضـافة إلى وجود غرفتين في مسـكن تم استئجاره[8].

وفي قرية الزيغن شيدت مدرسة ابتدائية عام 1955م والتي تعد صغيرة ومزدحمة بالتلاميذ، الأمر الذي تم من خلاله تأجير غرفتين للقيام بالعملية التعليمية، وأكدت الحكومة بأنها عازمة على البدء في بناء 3 مدارس حديثة خلال عام 1967م، وفي قرية سمنو هناك مدرسة ابتدائية بها 3 فصول وحالتها سيئة، ويستعمل التلاميذ للترفيه ملعباً غير متطور لكرة القدم وملعباً آخر لكرة الطائرة يقعان بالقرب من المدرسة، إضافة إلى مسجدين وزاوية ومدرسة قرآنية أما في قرية غدوة فكان بها مدرسة في حالة غير ملائمة، إضافة إلى مسجدين و3 زوايا كانت مبنية من الطين[9].

كما قدمت منظمة اليونسكو بعض المساعدات من أجل تعليم المرأة، وذلك من خلال تولي أخصائية في التربية الأساسية بتدريب 51 فتاة في المركز الداخلي للنساء بسبها لإعدادهن كمدرسات للمستقبل بموجب برنامج مدته 3 سنوات، كما عينت اليونسكو عام 1960م مستشاراً فنياً لمساعدة وزارة المعارف بمدينة سبها، وذلك من أجل تطوير برنامج التعليم وتنميته في كل المراحل التعليمية، فضلاً عن إبداء المشورة في الجوانب الفنية والإدارية[10].

يلاحظ أن التعليم بعد الاستقلال مباشرة كان ضعيفاً، ويعتمد على مساعدة المنظمات الدولية التي كان لها إسهامات في مختلف المجالات باعتبار أن ليبيا كانت دولة ضعيفة اقتصادياً لم يكتشف فيها البترول؛ ولذلك اعتمدت على الإعانات الدولية ومنظمة الأمم المتحدة، فضلاً عن جهود الحكومة كما يلاحظ تقدم في العملية التعليمية مقارنة بالمرحلة التي سبقت الاستقلال.

ثانياً/ التعليم في مرحلة التطور.

تبلغ مساحة فزان 800.000 كيلو متر مربع وكان سكانها في بداية الاستقلال 50.000 نسمة وكان بها 4 مدارس ابتدائية، وفي عام 1962م صار بها 54 مدرسة ابتدائية للبنين، و13 مدرسة للبنات فضلاً عن 4 مدارس إعدادية، ومدرسة ثانوية مشتركة، ومعهد للمعلمين، و5 مدارس بها أقسام داخلية، إضافة إلى فرع للجامعة الإسلامية، وكلية للبنات، وكلية أخرى مقسمة بين البنين والبنات، وكان مجمل عدد الطلبة 8700 طالب وطالبة يقوم بتدريسهم 335 بين معلمٍ ومعلمة، وقد تم توفير الرعاية الاجتماعية والصحية لهم والأندية الرياضية والساحات الشعبية[11].

هناك مساعٍ من الحكومة إلى الزيادة في مراكز تحفيظ القرآن الكريم في مختلف مناطق الولاية، فضلاً عن العناية بالزوايا، والمساجد، والأئمة، والوعاظ[12] حيث يوجد في سبها 26 مسجداً منها 22 بنيت من قبل أهالي المنطقة[13]. ولا شك أن للمساجد دوراً كبيراً في تعليم أبناء فزان، وهذه ظاهرة اشتهرت بها المدن الليبية لما لها من أهمية في تخريج عناصر مؤهلة في معظم العلوم الدينية إلى جانب حفظ القرآن الكريم.

ففي مدينة سبها هناك 5 مدارس ابتدائية ومدرسة إعدادية وأخرى ثانوية، فضلاً عن معهدين للمعلمين، ومعهد تدريس خاص ومدرسة للتدريب المهني، وفرع للمدرسة الإسلامية، ووزعت المدارس الابتدائية على قرى سبها، فكانت مدرستان في الجابية، ومدرسة واحدة في الجديد، ومدرسة صغيرة تتكون من غرفتين للدراسة في حجارة، ومدرسة في القارة، والمدارس التي في الجديد والجابية لا تسع لكل السكان، وإنما تحتاج إلى الاستبدال أو التوسيع إضافة إلى وجود بعض المدارس القرآنية[14].

كان عدد المدارس الابتدائية في محافظتي سبها وأوباري للعام الدراسي 1953/1952م 17 مدرسة تضم 1001 طالباً، ويقوم بتدريسهم 28 مدرساً، مع عدم وجود أي مدرسة للإناث، في حين وصل عدد مدارس البنين للعام الدراسي 1968/1967م 69 مدرسة تضم 9950 طالباً، ويقوم بالتدريس 591 مدرساً، ومدارس البنات 7 مدارس تضم 2700 طالبة، ويقوم بالتدريس فيها 50 معلمة، كما يتابع العملية الفنية والتعليمية نخبة من المفتشين الليبيين[15].

وفي محافظة أوباري تم بناء مدرسة من خمسة فصول، إضافة إلى كثير من الفصول الدراسية ببعض قرى وادي الآجال ومرزق، كما تم تأسيس مركزين ثقافيين في كل من أوباري ومرزق[16].

أما على مستوى التعليم الإعدادي والثانوي فقد بلغ عدد المدارس الإعدادية للبنين للعام الدراسي 1968/1967م 7 مدارس في المحافظتين ضمت 1048 طالباً يقوم بتدريسهم 74 مدرساً، ومدرسة ثانوية واحدة أنشئت عام 1959/1958م تضم 266 طالباً يقوم بتدريسهم 16 مدرساً، وفي العام الدراسي 1968/1967م أنشئت أول مدرسة إعدادية للبنات بها 25 طالبة، والتي ألحقت بصفة مؤقتة إلى معهد المعلمات، ويقوم مفتشون أكفاء بمتابعة العملية التعليمية في المدارس ما فوق المرحلة الابتدائية[17]، كما توجد في مدينة مرزق ثانوية غير أن مرافقها الصحية تحتاج إلى صيانة، وخاصة حمامات المدرسة التي تعاني من عدم توفر عاملين بها[18].

وبالنسبة لمعاهد المعلمين فكان بالمحافظتين معهدان للمعلمين العام أحدهما بسبها وتأسس في العام الدراسي 1959/1958م، وفي عام 1967م كان عدد المتخرجين منه على مدى السنوات الماضية 154 خريجاً يدرسون بالمدارس الابتدائية، أما المعهد الثاني فهو بمدينة مرزق الذي بدأ في العام الدراسي 1966/1965م، وكان عدد الطلبة عام 1968/1967م 299 طالباً، إضافة إلى ذلك يوجد معهد واحد للمعلمات أنشئ في العام الدراسي 1963/1962م، وفي عام 1967م بلغ عدد الخريجات منذ تأسيسه 22 خريجة يُدرّسن في المدارس الابتدائية للبنات، كما يوجد في المحافظتين معهد واحد للمعلمين الخاص يضم 71 طالباً، والذي بدأ في العملية التعليمية العام الدراسي 1966/1965م، وبه شعبتان شعبة الأدب واللغة الإنجليزية، وشعبة العلوم والرياضيات، ويقوم بالتدريس في معاهد المعلمين والمعلمات 32 معلماً ومعلمة وقد ألحق المعهد الخاص بصفة مؤقتة بمدرسة سبها الثانوية[19].

حرصت إدارة معهد المعلمات على تخريج كوادر متعلمة من العنصر النسائي أسوة بأخواتهن في المحافظات الغربية والشرقية، وقد كان بالمعهد قسم داخلي، والتزمت إدارة المعهد بإحضار الطالبات في بداية العام الدراسي، وإرجاعهن في نهاية العام بالإضافة إلى العطلات التي تتخلل العام الدراسي كما يتولى المعهد الإشراف الكامل أثناء تواجدهن بالقسم الداخلي، كما كانت إدارة المعهد حريصة على تخريج المرأة المثالية للمجتمع، فالطالبة إلى جانب تثقيفها العلمي تتلقى دروساً نظرية وعلمية في أصول التدبير المنزلي كالخياطة والتطريز والطهي، وغيرها من أساليب التربية الحديثة للأسرة[20].

يلاحظ من خلال الطرح السابق تطور واضح في العملية التعليمية في جميع المراحل الناتج عن الأموال التي دخلت إلى خزينة الدولة من إيرادات النفط الذي بدأت الدولة في تصديره منذ سبتمبر عام 1961م والتي تم إنفاقها من قِبل الحكومة على هذا القطاع وغيره من القطاعات الأخرى، فضلاً عن الحرص على تعليم المرأة والاهتمام بها من ناحية توفير المواصلات

لها، وتوفير الرعاية أثناء تواجدها بالقسم الداخلي، وكل ذلك لا شك أن له أثره على المجتمع من ناحية تخريج كوادر متعلمة تفيد المجتمع في كافة المجالات الحياتية.

ونتيجة لتطور التعليم في فزان أصبح في كل قرية مدرسة، وزادت نسبة عدد التلاميذ إلى 70% عما كانت عليه قبل عام 1952م[21]، ففي منطقة الجفرة أكثر من 600 طالب وطالبة في المرحلتين الابتدائية والإعدادية[22]. وفي مدينة هون وحدها بها عدة مدارس ابتدائية للذكور وأخرى للإناث، إضافة إلى مدرسة إعدادية خاصة بالذكور، غير أن مدينة زلة تعاني من قلة المدرسين القارين بالمدينة؛ وذلك بسبب صعوبة المواصلات، كما أن المدينة نفسها يتركها الكثير من رجالها، ويلتحقون بالعمل في الحقول النفطية، ويرجعون إليها مرة واحدة في الشهر لزيارة عائلاتهم[23].

إن الذين تحصلوا على التعليم الابتدائي في فزان هم أعمارهم أقل من 20 عاماً، وإن بعض المتعلمين متواجدين في مدينة سبها بحكم وجود الإدارات الحكومية بخلاف المناطق الأخرى التي تسودها الزراعة والتي تفتقر إلى المتخصصين في مجالات أخرى، وذلك بحكم الافتقار إلى مرافق التدريب لقطاعات الاستخدام الحديثة[24]. وهذا دليل على أن مخرجات العملية التعليمية آتت أكلها؛ وذلك من خلال تولي العناصر المتعلمة لتسيير العمل في الإدارات الحكومية.

أما بالنسبة لتوفير الكتب فقد عملت وزارة التربية والتعليم على توفير الكتب، والأدوات المدرسية اللازمة في وقت مبكر من بداية العام الدراسي، الأمر الذي دفع بالعملية التعليمية إلى التقدم[25].

ومن الأمور التي أدت إلى تطور الشئون الثقافية والتعليمية في ولاية فزان وجود المطبعة الحكومية التي تقوم بطبع كل ما يخص المؤسسات والهيئات الدولية، والأعمال التجارية، والشخصية بأحدث الآلات وخيرة شباب المنطقة، وكان شعارها الدقة في العمل والانجاز السريع[26].

ومن مخرجات التعليم وجود قضاء عملت حكومة ولاية فزان على تعين مجموعة منهم وتوزيعهم على جميع أنحاء الولاية، وذلك حرصاً على سلامة المواطنين وراحتهم، كما تم إنشاء دائرة للتفتيش القضائي لضمان سير القضاء في حدود القانون والشريعة الإسلامية، وتأسيس مباني خاصة بالمحاكم فضلاً عن مباني أخرى لنواب القضاء في مختلف أنحاء ومتصرفيات الولاية[27].

كل ذلك يعبر عن حرص الجهات الرسمية في الدفع بقطاع التعليم إلى الأفضل سواء عن طريق توفير الكتاب المدرسي، أو من خلال وجود المطابع التي وفرت على الدولة مبالغ مالية لو طبعت تلك المطبوعات في الخارج، إضافة إلى وجود القضاة الذين أسهموا في تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع، ولا شك أن كل ذلك يصب في خدمة المجتمع.

ثالثاً/ التعليم المهني.

يوجد بمدينة سبها مركز تدريب مرشدات الاقتصاد المنزلي الذي يشترط فيه أن تكون المتقدمة متحصله على الشهادة الإعدادية، ولا يزيد عمرها عن 16 سنة، وأن تكون من المناطق التي بها مشاريع الاستيطان الزراعي مثل وادي الآجال، وتراغن، وأم الأرانب، والجفرة، وغات، والشاطئ، وتتراوح مدة التدريب بالمركز من 6-8 أشهر تتلقى خلالها الطالبة مكافأة شهرية قدرها 18 جنيهاً، والمركز كفيل بالسكن والأكل، واللباس لجميع الطالبات، ويبلغ عدد الطالبات 21 طالبة، أما عن نمط الدراسة فهي عبارة عن محاضرات نظرية، وتدريب عملي داخل المركز، ومن ثم عمل ميداني، وتمثلت الدروس النظرية في الصحة العامة، والتربية الصحية، والعناية بالأمهات الحوامل والتغذية، والإرشاد الزراعي، أما التدريب العملي فيكون على الطهي، وحفظ الأطعمة، والأعمال الصحية، والإسعافات الأولية، ورعاية الطفل، وإعداد الملابس والعناية بها، وتحسين المنزل من خلال الإصلاحات التي من الممكن إدخالها على البيت الريفي من الناحية الصحية كالتهوية والنظافة ومصادر المياه، وكيفية الاستفادة من الخدمات المحلية في صنع متطلبات المنزل وحفظ أثاثه[28].

أما عن العناية بالأسرة فيكون التدريب على العناية بالحوامل، والأمهات، والأطفال، ومراعاة نمو الأطفال، وما يحتاجونه من توعية في الغذاء واللباس كما يتدربن على إرشاد المرأة الريفية في تنظيم ميزانية الأسرة، وتدريبها على إعداد الملابس، فضلاً عن تربية الدواجن وزراعة حديقة المنزل، وحفظ الأغذية والخضروات والفواكه بطريقة سليمة وصحية، وكذلك تدريبهن على بعض الصناعات البسيطة، وتحسين طرق الطهي، والإرشاد على كيفية الحصول على الغذاء الجيد رخيص الثمن ذي القيمة الغذائية العالية ويتم التدريب الميداني للمنتسبات للمركز تدريباً عملياً في البيئة المحلية فيمارسن بالتجربة التطبيق العملي للدراسة النظرية[29].

وإلى جانب البرامج السابقة يتولى المركز إرساء مبادئ الدين الإسلامي لدى طالبات المركز، وتربية الطالبات تربية دينية؛ حيث تدرس الطالبة دروساً في الأحاديث النبوية، والعبادات والقواعد الإسلامية، كما يتم عرض أفلام وثائقية توجيهية وتعليمية تهتم بالناحية الصحية، فضلاً عن إدارة البيوت وغيرها من الأشياء الهادفة، وبعد الانتهاء من الدراسة تمنح الطالبة من المعهد شهادة إتمام الدراسة التدريبية[30].

لا شك إن هذا التعليم المهني أحدث تطوراً في عقلية الفتاة من ناحية اكتسابها لكل هذه المهن التي كان لها بالغ الأثر على المجتمع.

بالإضافة إلى ذلك قامت أخصائية تابعة لمنظمة اليونسكو بإلقاء دروس مسائية لأكثر من 50 امرأة في مدينة سبها في مختلف المواضيع الأساسية المتمثلة في رعاية الأطفال، والحياكة، وكذلك تعليم الأميات[31].

كما تم تشييد مركز اجتماعي هو الأول من نوعه في فزان بأموال تبرع بها سكان سبها والأحياء المجاورة لها، كما أسهمت أيضاً حكومة فزان وبمساعدة اليونسكو بتقديم المعدات من المواد اللازمة، وكان من مهام هذا المركز هو عرض الأفلام الوثائقية التربوية، فضلاً عن عقد الندوات لمناقشة المشاكل الاجتماعية، الأمر الذي جعل عليه إقبالاً مجتمعياً وخدمات ناجحة[32].

يتضح مما سبق أن لمنظمة اليونسكو وكذلك دعم السكان المحليين دوراً كبيراً إلى جانب دور الحكومة في تطوير المرأة في فزان، الأمر الذي كان له انعكاساته وأثره الإيجابي على المجتمع.

رابعاً/ الأنشطة الاجتماعية والثقافية والترفيهية.

وضعت ترتيبات بمحافظتي الجنوب لإجراء مقابلات رياضية على كؤوس خصصت من قبل الإدارة العامة للسياحة، وذلك بمناسبة الاحتفالات بالأسبوع السياحي، وأقيم حفل الاستقبال بنادي الموظفين بمدينة سبها[33].

إضافة إلى ذلك فقد شهدت فزان نشاطاً رياضياً اجتماعياً؛ حيث أجرت أندية فزان مسابقات رياضية ونشاطات اجتماعية، وثقافية، وترفيهية تحت مسمى (النشاط المتكامل)، وهو تنافس الأسر داخل النادي فعلى سبيل المثال فازت في نادي ودان أسرة طارق بن زياد بالترتيب الأول، وأسرة عمر بن العاص بالترتيب الثاني، وأسرة خالد بن الوليد بالترتيب الثالث وأقيم احتفال لتوزيع الميداليات على أعضاء الأسر الفائزة، وقام أيضاً نادي الأهلي بهون والنادي الأهلي بسبها بنفس المسابقات، وكذلك نوادي المنطقة الأخرى، كما شهدت هذه النوادي محاضرات وندوات وبرامج الترفيه والمعارض الفنية، ونشاطات اجتماعية[34].

ومن الأنشطة الترفيهية ووجود النوادي الاجتماعية والرياضية، احتضنت مدينة سبها 6 نوادي تحت رعاية الحكومة يقع معظمها في وسط المدينة إضافة إلى نادٍ خاص بموظفي الحكومة يقع هو الآخر في وسط المدينة، وخصصت هذه النوادي الستة للعائلات؛ حيث توفر لهم أنشطة رياضية متمثلة في كرة القدم والطائرة، فضلاً عن أحواض السباحة، وبعد ملعب كرة القدم بسبها مركزاً للمباريات تستعمله النوادي والمدارس على السواء، أما نادي موظفي الحكومة فإنه يحتوي على قاعة داخلية للاجتماعات، والأنشطة الأخرى، إضافة إلى ملعب لكرة السلة، وملعب للتنس وحوض كبير للسباحة فضلاً عن مقهى وحديقة، كما يوجد ملعبان أرضهما من الرمال يقعان في قريتي جابية والجديد وهي مخصصة لأولاد المدارس[35].

لابد أن وجود هذه النوادي الترفيهية أسهم في تطوير المجتمع وخاصة الأسر من خلال إجراء المسابقات الثقافية والرياضية، فضلاً عن تخصيص نوادٍ خاصة بموظفي الحكومة، الأمر الذي يترتب عليه أثار إيجابية لصالح المجتمع بأكمله.

المحور الثاني: تطور الخدمات الصحية و أثرها على المجتمع.

أولاً: الوضع الصحي عقِب الاستقلال.

يعد الوضع الصحي في فزان في السنوات الأولى بعد الاستقلال يعاني من الافتقار للإمكانيات رغم الجهود المبذولة من قبل السلطات المحلية والمنظمات الدولية، حيث كانت المرافق الصحية في ونزريك عبارة عن عيادة متكونة من غرفتين سيئة المبني، غير أنه بعد ذلك تم تأسيس عيادة جديدة[36] وفي البركت تم تشييد مستوصف عام 1954م مؤلف من غرفتين، تأثرت إحدى الغرفتين بأضرار نتيجة لهطول الأمطار، وبعد هذا المستوصف غير كافٍ لمعالجة كل المرضى، وفي سردلس هناك مستوصف يتألف من غرفة واحدة قديمة تفتقر إلى الصيانة[37] وفي تراغن توجد عيادة قديمة، ثم استبدلت بعيادة جديدة التي تعد تحت الإنشاء، أما في أم الأرانب فيوجد مركز صحي في طور الإنشاء والذي يعد متمماً للعيادة المتواجدة في المدينة[38].

كما توجد في قرية الزيغن عيادة للتمريض شيدت عام 1958م وهي بحالة جيدة رغم صغر حجمها، وفي قرية سمنو توجد عيادة للتمريض أيضاً غير أنها لا توفر خدمات ملائمة، وتعد في حالة سيئة من البناء، وفي قرية غدوة توجد عيادة غير أنها في حالة غير ملائمة[39].

يتضح من خلال ما سبق أن الإمكانيات الصحية ضعيفة رغم محاولة الحكومة ترميم وتجديد بعض المؤسسات الصحية.

ثانياً/ تطور الوضع الصحي.

أسست حكومة الولاية في كل قرية مستوصفاً وعينت طبيباً في كل مستوصف، فضلاً عن تعيين عدد من الممرضين[40].

عملت وزارة الصحة على توفير الخدمات الصحية لكافة السكان رغم تباعد المناطق عن بعضها، ووعورة الطرق؛ حيث كانت فزان تحتوي على 139 مدينة وقرية، وعدد سكان تعدده 80.000 نسمة؛ حيث بلغ عدد المراكز العلاجية بين مستشفيات، ومراكز صحية، وعيادات 81 مركزاً علاجياً[41].

ففي مدينة سبها يوجد مستشفى كبير مزود بأحدث الأجهزة، وبه كثير من الأقسام، إضافة إلى مستشفى آخر خاص بالأمراض الصدرية[42]، ويشتمل المستشفى الرئيس على قسم الإسعاف العام، وقسم مختبرات طبية، إضافة إلى عيادة خاصة بالأنف والأذن والحنجرة، وعيادة العيون، وعيادة طب الأطفال، والجراحة، وطب الأسنان، والعيون، والنساء والولادة، وأمراض السل، فضلاً عن قسم للأشعة، أما عن عدد الأسرّة بالمستشفى كان 36 سريراً لقسم الطب العام، و56 سريراً لقسم السل، وقد بلغ عدد الأشخاص الذين ترددوا على المستشفى في عام 1966م 1540 متردداً من الذكور و1610 من الإناث و731 من الأطفال، إضافة إلى مكتب للأبحاث الصحية (المؤسسة الوطنية للتأمين الاجتماعي) الذي يعالج المريض قبل إدخاله إلى المستشفى، وكذلك مركز لمكافحة الملاريا، وعلى الرغم من ذلك فإن المستشفى يفتقر إلى مرافق كافية للمرضى، وكذلك لا يسع لمعالجة كل المرضى الذين ينتظرون في صفوف طويلة لغرض المعالجة، ولذلك وضع مخطط لإنشاء مستشفى جديد يتوسط بين جابية والقارة خارج طريق سبها الرئيس لكي يوفر 200-400 سريراً[43].

إن هذا التطور الذي طرأ على الوضع الصحي يعود إلى تدفق الأموال على خزينة الدولة من إيرادات النفط كما أشرنا سابقاً عند التطرق إلى تطور التعليم ولا ريب أنه عاد على سكان المنطقة بأكملها بالتحسن في الحالة الصحية والحد من وجود الأمراض وخاصة المستوطنة منها.

فالمستشفيات الرئيسة على سبيل المثال كانت موجودة في سبها، وهون، وبراك، وأوباري، ومرزق وغات، كما لا تخلو قرية من قرى فزان من وجود عيادة طبية مزودة بكل المعدات والمستلزمات الطبية فمستشفى سبها على سبيل المثال يعمل به 17 طبيباً في تخصصات مختلفة، إضافة إلى عدد 2 صيادلة و5 فنيين و7 قابلات و21 ما بين ممرض وممرضة وكذلك عدد 305 من الممرضين المحليين، وكان عدد المترددين على المستشفى بداية من أول مايو 1966م إلى نهاية أغسطس 1967م 16.305 مريض بين رجال، ونساء، وأطفال، أما الذين تم إيواؤهم بنفس المدة كان عددهم 4608، وبلغ عدد العمليات 3196 بين الجراحة، والعيون، والولادة وأمراض النساء، أما مستشفيات أوباري، وهون، وبراك فإن كل واحدٍ منها يحتوي على 60 سريراً، وهذا يدل على مدى حرص وزارة الصحة على تقديم أرقى الخدمات الصحية[44]. ولعل هذا التطور الذي طرأ على مستشفى سبها وخاصة في أعداد الكوادر الفنية ونخص تحديداً عدد عناصر التمريض المحلي الذي ربما كان ناتجاً عن بناء المستشفى الجديد أو تطور المستشفى الأول سالف الذكر.

كما أقيم في مدينة أوباري مستشفى كبير يعد من أحدث المستشفيات، حيث ضم عدة أقسام منها قسم الجراحة، وقسم الباطنية، وقسم الأطفال، وقسم الأمراض الصدرية، وقسم الإسعاف المستعجل

والتغذية، وقسم الأشعة، وقسم المختبرات الطبية وعيادة أسنان، فضلاً عن أقسام الإدارة، وعدد أربع مساكن للأطباء والممرضين[45].

وفي مدينة مرزق وضع برنامج مدته 5 سنوات لإنشاء مستشفى أو مستشفيين بتكاليف قدرها 90.000 جنيه، إضافة إلى رصد مبلغ أخر لشراء سيارات إسعاف[46]، وهذا المستشفى احتوى على قسمين بكافة التجهيزات أحدهما للرجال، والثاني للنساء، وكذلك صالة للجراحة وأخرى للولادة، ومختبر وعيادة خارجية، وصالة خاصة بجراحة العيون، وقسم للأشعة وصيدلية، إضافة إلى المنافع الأخرى، وعدد من الموظفين، والعمال، والممرضين، والممرضات ومفتشين صحيين، وفني مختبر وأطباء، كما أن وزارة الصحة قامت بتحويل المستوصف السابق إلى مركز للرعاية والأمومة، والطفولة بعد إجراء التعديلات والإصلاحات اللازمة[47].

من خلال التمعن في القراءة السابقة يستنتج بأن للحكومة دوراً كبيراً في السعي لتقديم خدمات صحية لسكان منطقة فزان من خلال تأسيس هذه المستشفيات والمستوصفات بأقسامها المختلفة والتي انعكست آثارها الجيدة على هؤلاء السكان.

ومقارنة بعدد السكان مع عدد الأطباء في فزان فإن لكل طبيب 2500 نسمة من السكان، وهذا يعد مستوى جيد من الخدمات مقارنة مع كثير من دول العالم؛ فهذا الأمر يعد تطوراً كبيراً على المستوى الصحي؛ ففي عام 1966م كان بمستشفى سبها 6 أطباء فقط، كما حدثت زيادة في أعداد الممرضات والقابلات، كما كان في السابق في القرى يذهب طبيب في زيارات متقطعة، والحالات التي تحتاج إلى إيواء تحال إلى المستشفيات المتواجدة بالمدن، وهذا الأمر يترتب عليه مشقة في الطريق بحكم بعد المسافة ووعورة الطرق، غير أنه بعد ذلك أصبح هناك أطباء قارين، فعلى سبيل المثال كان بمدينة غات في أقصى الجنوب الغربي طبيب واحد ثم أصبح بها 3 أطباء أحدهم متخصص في جراحة المخ، وقد أجرى عدة عمليات جراحية مختلفة وكللت كلها بالنجاح، إضافة إلى وجود قابلة و3 ممرضات، وهذا الأمر ينطبق على كل محافظات الجنوب[48].

من خلال ما سبق يعد الوضع الصحي في فزان على درجة عالية من التطور؛ حيث كان الاهتمام بكل المناطق حتى البعيدة عن مركز الإدارة فضلاً عن توفر معظم الخدمات الصحية، ووجود أخصائي لجراحة المخ في غات على سبيل المثال يعد من الأشياء التي تستحق الوقوف عندها قياساً على المرحلة.

ثالثاً: الخدمات العلاجية.

كان الأطباء المسئولون على المستوصفات في قرى فزان مع بداية الاستقلال ليس لديهم إلا بعض الأموال التي صرفتها لهم الإدارة في ذلك الوقت لكي يتم توزيعها على الفقراء والمحتاجين الذين يترددون على هذه المستوصفات وخاصة النساء منهم والتي كانت على هيئة ملابس وأغذية، وذلك لترغيب الأهالي بالتردد على هذه المراكز العلاجية، ومن ثم حدث تطور على المستوى الصحي لدى المواطنين[49].

كما أسهمت الولاية في توفير، وتوزيع الأدوية مجاناً، وذلك حرصاً منها على صحة وسلامة المواطنين، والتقليل من نسبة الوفيات[50].

جاءت أيضاً إلى فزان بعثة طبية مكلفة من وزارة الصحة للقيام بحملة تطعيم ضد شلل الأطفال، وكانت الانطلاقة من مستوصف منطقة الجديد ومنها إلى المناطق المجاورة، وإلى أرجاء محافظتي سبها وأوباري، وقد كان هناك تعاون بين الأطباء المحليين والبعثة، فضلاً عن ترحيب واستجابة أهالي تلك المناطق بأعمال البعثة[51].

وعلى مستوى تقديم الخدمات العلاجية تلاشت بعض الأوبئة والأمراض التي كانت منتشرة، فكانت كثير من الأسر في فزان تنجب 10 أطفال لا يعيش منهم إلا 3 على الأكثر، وهؤلاء الثلاثة لا يسلمون أحياناً من الأمراض؛ فمنهم من يصاب بالكساح وآخر ضعيف التكوين، وثالث مصاب بداء آخر، وهذا ناتج عن طبيعة الفقر والعوز والحرمان من الغذاء؛ فعلى سبيل المثال فإن مرض السل كان منتشراً بين السكان بنسبة 7% غير أن بعد حصول البلاد على استقلالها ووفرت الحكومة العلاج والغذاء أضحت هذه النسبة في تناقص بل إلى الانقراض نهائياً[52].

ومن الأوبئة التي كانت منتشرة في فزان مرض الملاريا الذي تم القضاء عليه نهائياً، وذلك عن طريق الزيارات المستمرة من قبل الفرق الطبية، كما قامت هذه الفرق بإجراء تطعيمات ضد الأمراض المتوطنة فضلاً عن قيامها بتوعية المواطنين[53].

وقد كان لتلك الخدمات العلاجية التي قدمتها الحكومة لسكان منطقة فزان دور بارز في القضاء على الأمراض والأوبئة؛ وذلك لخلق مجتمع متعافٍ يدفع بعجلة التنمية، والاقتصاد في البلاد.

المحور الثالث: تطور خدمات الإسكان والمرافق العامة، والكهرباء، والمياه والصرف الصحي، والمواصلات.

أولاً: خدمات الإسكان والمرافق العامة.

كانت المساكن في السابق في قرية ونزريك مبنية من الطين والحجر، وفي موسم الصيف يتركها سكانها ليلاً لينامو في أكواخ صغيرة مسقوفة بالقش باتجاه الكثبان الرملية ناحية الشمال، وذلك هرباً من العقارب التي تعيش في مساكن المنطقة المأهولة بالسكان؛ حيث أصابت هذه العقارب أكثر من 1000 شخص في عام 1965م توفي منهم 3 أشخاص غير أنه بعد ذلك تم تشييد 25 وحدة سكنية جديدة[54].

وفي مدينة سبها كان هناك حوالي 3655 وحدة سكنية معظمها من المساكن التقليدية المبنية من الطين، وتميزت قرية الجديد بمنازلها التي لها فناء داخلي، وبعضها يحتوي على غرفة في الدور الثاني غالباً ما تستعمل للنوم، ويوجد بقرية حجارة 60 مسكناً من مباني قديمة مبنية من الطين، ومسقوفة بالجريد كما كانت منطقة المهدية تحتوي على مساكن قديمة إضافة إلى بعض المساكن الحديثة، فضلاً عن تميزها بشوارعها الواسعة، وفي منطقة المنشية توجد عدة مساكن مبنية من الطين منها عدد كبير خاصة بالعائدين الذين سمحت لهم وزارة الداخلية ببناء مساكنهم، أما مساكن قرية الزيغن كلها قديمة ومبنية من الطين، ومسقوفة بجذوع النخل، وشبكة من القش والجريد والطين، وقد كان هناك شروع في بناء 25 مسكناً جديداً في الزيغن كجزء من مشروع إدريس للإسكان، وتحتوي قرية غدوة على ما يقارب من 180 مسكناً مبنية من الطين، و40 مسكناً أخر مبنية من الجريد، كما تعتزم الحكومة بناء 25 وحدة سكنية حديثة في قرية سمنو كجزء من مشروع إدريس الإسكاني[55].

أما فيما يتعلق بمدينة مرزق فقد كانت مساكنها في حالة جيدة باستثناء بعض المباني المبنية من الطين التي أتلفت أمطار 1963م جزءاً كبيراً منها، أما زويلة فقد كان بها مجموعة من المساكن القديمة تم بناؤها من الطين، وهي في حالة سيئة، غير أن هناك مشروع لتنفيذ 25 وحدة سكنية

إضافة إلى 16 وحدة سكنية أخرى بموجب مشروع إدريس للإسكان إضافة إلى بعض المباني الأخرى مثل مبنى المديرية ومركز الشرطة، وفي القطرون توجد كثير من المباني الحكومية القديمة المتمثلة في مركزٍ للشرطة، ومركز للجمارك، وكذلك مبنى المديرية[56].

كانت المرافق تعاني من سوء المباني؛ فعلى سبيل المثال كان يوجد في ونزريك مركز للشرطة متهالك المبنى، غير أن بعد ذلك تم إنشاء مركز جديد، ومبنى للمحكمة[57].

كما تم بناء عدد من الوحدات السكنية في مدينة أوباري؛ وذلك ضمن مشروع إدريس الإسكاني ووزعت على مستحقيها في مختلف مناطق المحافظة[58].

وتم أيضاً تأسيس بعض المباني الخاصة بسكن الموظفين في أماكن وجود الإدارات الحكومية، فضلاً عن وجود حمامات شعبية تم تزويدها بما تتطلبه احتياجاتها[59]. و لا شك أن وجود حمامات شعبية يعد تطوراً ملحوظاً على مستوى تخطيط المدن بالقياس مع الفترة الزمنية.

وفي مدينة هون هناك كثير من المباني على نظام الفيلات في المناطق المؤهلة بالسكان في الجهة المقابلة لطريق فزان، إضافة إلى وجود 100 وحدة سكنية في طور الإنشاء خاصة بالإسكان الحكومي[60].

لم يقتصر تشييد المباني السكنية على السكان المحليين فقط بل شمل حتى العائدين من المهجر حيث أنشأت لهم قرية سكنية في منطقة أم الأرانب فضلاً عن مساعدتهم من النواحي المادية[61].

يلاحظ هنا اهتمام الحكومة آنذاك بالليبيين العائدين من المهجر سواء كان في قرية المنشية كما سبق ذكره أم في منطقة أم الأرانب، فضلاً عن اهتمامها بكافة السكان من خلال إنشاء وحدات سكنية ضمن مشروع إدريس الإسكاني، وهذا الأمر له أثره في انتعاش حياة السكان.

وكان لقطاعي الخدمات والإسكان التابعين للحكومة دور كبير في استقطاب العاملين في فزان وذلك بحكم الأجور المرتفعة مقارنة بأية أعمال أخرى[62].

إن تكاليف البناء في فزان عالية جداً؛ وذلك بسبب ارتفاع تكاليف النقل والخدمات، فضلا عن استيراد المواد الداخلة في عملية البناء، وذلك بحكم التصاميم الحديثة التي تميزت بها، والتي لا تفي بها مواد البناء المتوفرة محلياً[63].

وهذا دليل على التطور الهندسي في مجال المعمار الذي شهدته المنطقة، كما يلاحظ أن قطاع الإسكان استقطب عدداً كبيراً من أبناء فزان الأمر الذي أسهم في التقليل من حدة البطالة التي أسهمت في انتعاش بعض العائلات.

أما المرافق العامة في سبها فقد تمثلت في المكاتب الإدارية منها مكاتب التخطيط والتنمية والزراعة، والمواصلات، والاقتصاد الوطني، والشئون الاجتماعية، والمالية، والتعليم، والعمل، والصناعة كما تعد سبها المركز الرئيس لإدارة الأشغال العامة وإدارة الطرق، وقوات الأمن، والبنك الوطني الزراعي والمكتب الإقليمي لرئيس الوزراء، وفي قرية قارة هناك مرافق سكنية منها مقر الحاكم العسكري الفرنسي السابق، والذي استخدم فيما بعد مقراً للجيش الليبي وقوات الأمن الليبية، ويستعمل القصر القديم كمرفق للإدارة العسكرية، وبالقرب منه مساكن للمتزوجين من القوات المسلحة، إضافة إلى مكاتب الإدارة المحلية التي تشتمل على مكاتب البلدية، ومتصرفية سبها ومديرية الجديد والمنشية، ومكتب للهجرة والعودة للوطن، ومركز للشرطة ومقرٍ للمحكمة[64].

ومن بين المرافق العامة في فزان وجود دار للضيافة في مدينة هون خاصة بزوار المدينة، كما يوجد بالمدينة فندق متكامل التجهيزات، فضلاً عن وجود النصب التذكاري الذي كان رمزاً للأبطال الذين استشهدوا دفاعاً عن الوطن إبان الغزو الإيطالي[65]،كما أنشئت في مدينة هون أيضاً أفضل المرافق العامة منها أبنية الحكومة الإدارية[66]، كما يوجد في قرية سردلس مقهى غير أنه يفتقد للتجهيزات والتردد عليه جيد، ومستوى البيع عالٍ، فضلاً عن وجود استراحة تابعة لقطاع السياحة[67].

كما سعت حكومة الولاية أيضاً في تكوين مقار لفرقة المطافئ، وفرقة أخرى للخيالة، فضلاً عن سعيها في تأسيس مبانٍ جديدة خاصة بمراكز الشرطة في مختلف مناطق الولاية[68].

واحتوت قرية الجديد على شوارع ضيقة في الغالب تكون مسقوفة، ومعظمها ينتهي في أحد أبواب المنازل المزخرفة بأشكال مختلفة، وفي قرية غدوة يوجد مركز للشرطة ومكتب للبريد غير أنهما في طور الإنشاء[69].

يلاحظ من خلال العرض السابق أن هناك اهتمام بالمرافق العامة من حيث وجود المباني الإدارية، وبعض الفنادق والمقاهي التي تسهم في استقرار المواطن، فضلاً عن اهتمام الحكومة بتضحيات وأمجاد أبناء المنطقة بإنشاء نصب تذكاري لهم، الأمر الذي يحفز الأحفاد على انتهاج مسلك الآباء والأجداد.

ثانياً: خدمات المياه والصرف الصحي.

تعد المياه الجوفية المورد الوحيد للمياه الذي يعتمد عليه أهالي فزان الموجودة في الرواسب الغرينية غير المتماسكة، إضافة إلى المياه الارتوازية الموجدة في الأحواض الجوفية العميقة المتماسكة[70].

وقد تم بعد ذلك وضع برنامج مدته 5 سنوات يتعلق بتزويد المياه إلى المدن والقرى في فزان بتكلفة مالية كان قدرها 50.000 جنيه[71]؛ ففي قرية ونزريك كانت مصادر المياه عبارة عن نبع كبير وخزان يتم نقلها بالطريقة التقليدية؛ أي بنقلها من قبل النساء في أوعية على رؤوسهن، غير أن هذا الأمر طرأ عليه تغير؛ وذلك عن طريق شبكة توزيع مياه جديدة[72]؛ حيث عملت الحكومة على حفر الآبار وتوصيل المياه إلى سكان مدينة سبها وضواحيها فضلاً عن سعيها إلى مد كل من مرزق، وبراك وغات بالمياه الصالحة للشرب[73]، فضلاً عن تزويد مساكن قرية الجديد بشبكة مياه، وفي المنشية زودت المساكن بحنفية مياه من الشبكة العامة لاستعمالها للشراب والغسيل، وكذلك لشراب الحيوانات التابعة للمنازل، أما في قرية الزيغن فهناك الآبار الخاصة التي تستعمل للغسل، إضافة إلى مياه الشرب التي يتم نقلها من آبار تقع جنوب القرية، وفي قرية سمنو يتم الحصول على المياه من الآبار الخاصة في كل منزل، أما مياه الشرب فيتم جلبها من آبار خاصة في المنطقة[74].

كما يوجد في مدينة مرزق شبكة عامة للمياه وخزان ماء رئيس، فضلاً عن حنفيات عامة موزعة في أماكن متفرقة من المدينة، إضافة إلى وجود خزان مياه للشرب، غير أنه في بعض الفترات يحدث به عجز ناتج عن كثرة الاستهلاك، وفي زويلة تم تزويد المدينة بالمياه من بئر وخزان حكوميين يقعان في ضواحي المدينة وهي كافية لحاجة المدينة، وفي القطرون تتغذى المدينة بمياه صالحة للشرب والتي تعد كافية لاحتياجات السكان[75].

وتحتوي مدينة هون على شبكة أنابيب للمياه غير صالحة للشرب، ولكن هناك خط أنابيب جديد قيد الإنشاء لتزويد كل من هون، وودان بمياه كافية للشراب[76]، أما في قريتي البركت وسردلس فإنه لا يوجد فيهما خزان للمياه، غير أن قرية سردلس يوجد بها بعض الآبار نسبة ملوحتها عالية تستعمل للأغراض العلاجية، كما تم تزويد مدينة تراغن بالمياه الصالحة للشرب بواسطة بئرين ارتوازيين، وفي أم الأرانب يوجد خزان للمياه غير أنه حجمه صغير ومن ثم فهو غير كاف لسكان المدينة[77].

كما تم في سبها التخطيط لمحطة جديدة لتنقية المياه بالأكسجين والكلور يكون إنتاجها 12.000 متر مكعب في اليوم، ثم تضخ إلى خزان مركزي بمعدل 120 متر مكعب في الساعة، وتنتج كمية مياه تكفي لمركز المدينة باعتبار أن قوة الضغط لا تكفي لتغذية كامل المدينة[78].

يلاحظ مما سبق وجود عجز في تزويد المدن والقرى بالمياه الصالحة للشرب، غير أن الحكومة بذلت جهداً في محاولة توفير المياه لسكان المنطقة من خلال إنشاء شبكات مياه، أو من خلال توفير بعض الخزانات لحفظ المياه، فضلاً عن توفير بعض الحنفيات في أماكن متفرقة كما حدث في مدينة مرزق، وهذا يعد نوعاً من التطور وكذلك يعكس أثراً إيجابياً على سكان مناطق فزان.

وفي سبها أيضاً تم تشييد محطة لتنقية مياه المجاري والتي تقوم بتنقية 300.000 جالون من السائل أو 1400 متر مكعب في اليوم، ولا يوجد في قريتي سمنو وغدوة شبكة لتصرف المجاري[79].

أما بالنسبة للصرف الصحي فإن مدينة هون لا يتوفر بها شبكة خاصة بتصريف المجاري، غير أنه تم مؤخراً إنشاء مرافق من قبل الحكومة لتصريف المجاري، ولا يوجد أيضاً في قرية البركت مجاري عامة[80].

من الملاحظ أن خدمات الصرف الصحي لا تتوفر إلا في المدن ذات التخطيط الجيد، وهذا شيء طبيعي فإن أصحاب المنازل القديمة التي في القرى يتصرفون بأنفسهم في تصريف المجاري كل حسب وضعه.

ثالثاً: خدمات الكهرباء.

بالنسبة للطاقة الكهربائية فهي تختلف من مدينة إلى أخرى؛ ففي قرية ونزريك فإن الطاقة الكهربائية غير متوفرة، وكذلك غير متوفرة في قريتي البركت وسردلس[81]، وفي قرية الجديد تتوفر الطاقة الكهربائية لنسبة 10% من عدد المساكن، وفي القرضة تتوفر الطاقة الكهربائية لحوالي 15 مسكناً، ولا تتوفر الطاقة الكهربائية في قري الزيغن وسمنو وغدوة[82] وفي أم الأرانب هناك محطة لتوليد الكهرباء، وهي في طور الإنشاء، وتعد كافية لاحتياجات المدينة، وفي زويلة فقد تم الانتهاء من إنشاء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية، أما في القطرون فتوجد محطة في طور الإنشاء خاصة بتوليد الكهرباء، وفي مدينة مرزق هناك محطة لتوليد الطاقة الكهربائية، وهي كافية لتغطية المباني العامة، وإنارة بعض الشوارع، وما يقارب من ثلث المنطقة التجارية، ولكن المنطقة السكنية لا تتوفر بها إنارة، والإنارة في هذه المناطق لا تتوفر إلا من الساعة السابعة مساءً وحتى الساعة الواحدة صباحاً، وذلك بسبب قلة المحروقات المغذية للمحطة[83].

وهذا التوقيت اعتقد بأنه كان خاصاً بإنارة الشوارع وهي الفترة الليلية، ولكن المباني العامة وربما التجارية قد تحتاج إلى الطاقة الكهربائية في الفترة الصباحية.

كما تعاقدت وزارة الأشغال مع إحدى الشركات الألمانية على توسيع محطة سبها الكهربائية بحيث تصبح أربع أضعاف قوتها الحالية، فضلاً عن إنشاء ورش مختلفة خاصة بعملية الصيانة[84].

وبالفعل أصبحت هذه المحطة تنتج 700 كيلوواط، إضافة إلى محطة جديدة تحتوي على 5 محركات كبيرة تنتج كل منها 500 كيلوواط ليتم إدخالها على شبكة الكهرباء وتوفر الكهرباء لكافة المناطق المأهولة بالسكان[85].

وكذلك تم تزويد مدينة هون بالقوة الكهربائية بواسطة محطة توليد، وكان التيار الكهربائي من الساعة 7 مساءً إلى الساعة 12 ليلاً[86].

بالرغم من أن هناك مناطق كثيرة لم يصل لها التيار الكهربائي، ولكن من الملاحظ أن هناك جهود مبذولة من قبل الحكومة لتوفير الطاقة الكهربائية سعياً منها في تقديم خدمات للمواطن سواء من ناحية توصيل التيار الكهربائي للدوائر الحكومية أو للمنازل أو في بعض شوارع المدن.

رابعاً: خدمات المواصلات.

عملت الحكومة على مستوى خدمات المواصلات على تأسيس وصيانة الطرق الزراعية حتى يتسنى للمزارعين توصيل منتجاتهم للأسواق المحلية، وتوفير متطلبات المستهلك، كما إن إصلاح الطرق وصيانتها فيه سلامة لأرواح المواطنين، إضافة إلى أنها عملت على زراعة الأشجار على جانبي الطريق لتوفير أماكن لاستراحة المسافرين، فضلاً عن وضع علامات لهداية المسافر[87].

إضافة إلى ربط مناطق الولاية المترامية الأطراف بمجموعة من الطرق لتسهيل التواصل ولإمكانية وصول السلع إلى المواطنين وخاصة الزراعية منها[88].

ومن شبكات الطرق التي سعت الحكومة إليها الإسراع في رصف الطريق الرابط بين مدينة سبها ومدينة طرابلس، وكذلك الطريق الرابط بين مدينتي سبها وغات، وكذلك الطريق الموصل إلى الشاطئ[89].

ومن المشاريع المهمة رصف الطريق الرابط بين الطريق الساحلي بمدينة أبوقرين ومدينة هون التي تعد نصف المسافة المعبدة؛ إذ تم الشروع في نقل معدات شركة ساسكو القائمة بالمشروع إلى مدينة هون، وذلك لتكملة باقي المسافة الموصلة إلى مدينة سبها[90].

وقد كان النقل التجاري البري يتم بواسطة الطريق الرابط بين سبها ومصراته، والذي ينقل من خلاله حوالي 120.000طن سنوياً، وكذلك الطريق الجنوبية إلى جمهورية تشاد؛ حيث كان حجم النقل التجاري على هذه الطريق 6000 طن سنويا، ويعد حجم النقل الدولي ضعيفاً، غير أنه من المتوقع ازدياده بإكمال طريق الشاطئ[91].

يوجد في سبها وسيلتان للنقل العام أحدهما تتمثل في النقل عبر الحافلات الكبيرة التي توصل بين سبها وطرابلس، بمعدل 4 رحلات في الأسبوع؛ حيث ينقل الركاب من منطقة التسويق المركزية في سبها ومنطقة الجديد المأهولة بالسكان، والوسيلة الثانية تتمثل في المطار الذي يتلقى الطائرات القادمة من طرابلس وبنغازي[92].

لا شك أن هذه الشبكة من الطرق تسهم في ربط مدن وقرى فزان مع بعضها، وكذلك ربط فزان بباقي المدن الأخرى سواء الساحلية أم الجنوبية الأمر الذي يعود بالنفع والفائدة على المجتمع.

وقد عملت حكومة الولاية أيضاً على إصلاح مطار سبها، وتزويده بالمعدات والأجهزة لكي تجعل منه مطاراً يضاهي مطارات العالم الأخرى[93]، حيث تضمنت مرافقه مقهاً ومكتباً للجمارك، غير أنه يفتقد للمرافق الأخرى الخاصة بالمسافرين والقادمين[94].

وقد تم افتتاح مطار سبها الجديد في أواخر ديسمبر 1968م بكامل مرافقه[95]، ووفق أحدث النظم العالمية؛ حيث تم تجهيزه بأحدث الآلات الفنية التي تؤمن سلامة الملاحة الجوية؛ حيث كانت سبها في السابق مركزاً للقوافل ونقطة تجمعها، وحلقة الوصل بين أوساط أفريقيا الغربية، وشمال القارة، وبفضل وجود هذا المطار أضحت مدينة سبها مركزاً مهماً وفاعلاً في ربط شمال البلاد بجنوبها، فضلاً عن ربط معظم دول أفريقيا بدول البحر المتوسط، وطلبت كثير من شركات الطيران العالمية السماح لها بالهبوط في المطار أثناء عبورها الأراضي الليبية في اتجاهها إلى أفريقيا الوسطى، الأمر الذي يعود بالمنفعة وازدهار التجارة والسياحة في سبها والبلاد عموماً، وقد غادر من ذلك المطار حجاج المنطقة الجنوبية في ذلك العام[96]. ولا شك أن وجود المطار في المنطقة الجنوبية أسهم في راحة المواطن وسهولة تنقله.

وعلى مستوى الاتصالات عملت حكومة الولاية على إنشاء شبكة مواصلات أللاسلكية في جميع متصرفيات الولاية[97].

أظهر تعداد السكان لعام 1964م أن هناك 654 شخصاً يشتغلون في قطاع النقل والموصلات منهم 47 تابعين للبريد، و38 عمالاً في المواصلات السلكية، والباقون هم عمال نقل، ومعظمهم من السائقين، وإن أجور العاملين في قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية وصل إلى حوالي 400 جنيه سنوياً للعامل الواحد، أما العاملون في البريد فكانت رواتبهم تصل إلى 350 جنيه سنوياً، والسائقون تتراوح مرتباتهم ما بين 325-350 جنيه في السنة[98]. من الطبيعي أن مثل هذه الوظائف كان لها بصمة جيدة في انتعاش حياة السكان.

كما عملت الحكومة على شراء عدد 25 سيارة لمختلف المؤسسات الحكومية[99]، وأنشأت وزارة المواصلات بعض الورش في كل من هون، ومرزق وسبها، وبراك، وأم الأرانب لصيانة السيارات التابعة للجهاز الحكومي، وذلك بحكم رداءة الطرق، ومن ثم فإن الصيانة تعد ذات أهمية وخاصة لسيارات الإسعاف، كما سعت الحكومة في تدريب العمال على أعمال الصيانة والإصلاح في الورش التابعة لها فضلاً عن توفيرها لمخازن خاصة بقطع الغيار[100].

وكل تلك الجهود التي سعت الحكومة في توفيرها للمواطن على مستوى خدمات الإسكان والمرافق العامة، والمياه والصرف الصحي، والكهرباء والمواصلات ناتجة عن انتعاش الدولة اقتصادياً من خلال إنتاج النفط، وتصديره كما ذُكر سابقاً.

الخاتمة

تضمنت الخاتمة أهم النتائج التي وصل إليها الباحث:

1- ضعف العملية التعليمية بعد الاستقلال مباشرة رغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة، والأمم المتحدة.

2- كان للمساجد دور كبير في تعليم أبناء فزان معظم العلوم الدينية إلى جانب حفظ القرآن الكريم.

3- وجود تطور واضح في العملية التعليمية في جميع المراحل الدراسية الناتج عن وجود أموال تدفقت على خزينة الدولة من إيرادات النفط في أواخر عام 1961م، والتي تم الإنفاق منها على قطاع التعليم، الأمر الذي كان له انعكاساته الإيجابية على المجتمع.

4- أحدث التعليم المهني تطوراً في عقلية الفتاة الفزانية، وذلك من خلال اكتسابها لبعض المهن التي كان لها بالغ الأثر على المجتمع.

5- إسهام النوادي الاجتماعية والثقافية والترفيهية في تطوير المجتمع، الأمر الذي ترتب عليه آثار إيجابية لصالح المجتمع بأكمله.

6- وجود إمكانيات صحية ضعيفة بُعَيد الاستقلال رغم محاولة الحكومة ترميم وتجديد بعض المؤسسات الصحية.

7- هناك تطور جيد في تقديم الخدمات الصحية لسكان منطقة فزان من خلال تأسيس المستشفيات والمستوصفات بأقسامها المختلفة والتي انعكست أثارها الإيجابية على حياة السكان، وهذا الأمر جاء بناء على انتعاش اقتصادي شهدته الدولة من خلال إنتاج وتصدير النفط.

8- تقديم خدمات علاجية من قبل الحكومة لسكان المنطقة التي كان لها دور بارز في القضاء على الأمراض والأوبئة.

9- إنشاء وحدات سكنية ضمن مشروع إدريس الإسكاني، وهذا الأمر له أثره في انتعاش حياة السكان، فضلاً عن استقطاب قطاع الإسكان لعدد كبير من العاملين من أبناء المنطقة الأمر الذي أسهم في التقليل من حدة البطالة وانتعاش الحياة المعيشية.

10- الاهتمام بالمرافق العامة من حيث وجود المباني الإدارية، وبعض الفنادق والمقاهي التي تسهم في تقديم خدمات للمواطن.

11- توفير المياه لبعض سكان المنطقة من خلال إنشاء شبكات مياه أو من خلال توفير بعض الخزانات لحفظ المياه، فضلاً عن توفير بعض الحنفيات في أماكن متفرقة، الأمر الذي يعكس أثراً إيجابياً على السكان.

12- خدمات الصرف الصحي لا تتوفر إلا في بعض المدن ذات التخطيط الجيد، أما في القرى فإن السكان يتصرفون بأنفسهم.

13- هناك مناطق كثيرة لم يصل لها التيار الكهربائي، ولكن من الملاحظ وجود جهود مبذولة من قبل الحكومة لتوفير الطاقة الكهربائية سعياً منها في تقديم خدمات للمواطن سواء من ناحية توصيل التيار الكهربائي للدوائر الحكومية أو المنازل أو بعض شوارع المدن.

14- وجود شبكة من الطرق أسهمت في ربط مدن وقرى فزان مع بعضها، وكذلك ربط فزان بباقي المدن الأخرى سواء الساحلية أم الجنوبية، الأمر الذي يعود بالنفع والفائدة على سكان المنطقة، فضلاً عن وجود المطار في المنطقة الجنوبية والذي بدوره أسهم في راحة المواطن، وسهولة تنقله، وكل تلك الخدمات تعود بالدرجة الأولى لتحسن الوضع الاقتصادي الناتج عن إنتاج النفط وتصديره، وكذلك

الهوامش

(1) جريدة فزان، العدد 189، 5 يونيو 1961م، ص 4.

* كانت غدامس تتبع ولاية فزان غير أنه في أواخر عام 1956 وأوائل عام 1957م حدث اتفاق بين ولايتي طرابلس وفزان حيث قبلت ولاية فزان إرجاع

منطقة غدامس إلى ولاية طرابلس، وقبلت ولاية طرابلس إرجاع منطقة الجفرة إلى ولاية فزان، وكان ذلك بناء على الوثائق والخرائط التركية القديمة، ثم تقدمت كل من الولايتين لمجلسها التشريعي بمشروع قانون يعدل حدود الولاية حسب الاتفاق المشار إليه. للمزيد ينظر: مصطفى أحمد بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، ط1، مطابع الأهرام التجارية، قليوب- مصر، 1992م، ص 513-517.

(2) بنجامين هيجنز، تقرير عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، 15 ديسمبر 1952م، ص 179.

(3) المصدر نفسه، ص 180-181.

(4) تقرير الأمم المتحدة عن المساعدة الفنية في ليبيا، بيان الأعمال الماضية والجارية، 1951-1961م، ص 31.

(5) مجلة المعرفة، العدد 153، السنة السادسة، مشروع ضخم للحكومة الليبية بناء مدارس جديدة حديثة في كل مكان وإصلاح القديمة وتوسيعها، طرابلس، 3 إبريل 1959م، ص 9.

(6) تقرير جرد منطقة فزان عن منطقتي غات وأوراغن، وزارة التخطيط والتنمية، المملكة الليبية، مارس 1967م، ص 15،21،22.

(7) تقرير جرد منطقة فزان عن منطقة الشاطئ، وزارة التخطيط والتنمية، المملكة الليبية، مارس 1967م، ص 30.

(8) تقرير جرد منطقة فزان عن منطقة مرزق، وزارة التخطيط والتنمية، المملكة الليبية، مارس 1967م، ص 7،9، 25، 35.

(9) تقرير جرد منطقة فزان عن منطقة سبها، وزارة التخطيط والتنمية، المملكة الليبية، مارس 1967م، ص 11،17،24.

(10) تقرير الأمم المتحدة عن المساعدة الفنية في ليبيا، بيان الأعمال الماضية والجارية، 1951-1961م، مصدر سابق، ص 31.

(11) جريدة فزان، العدد 237، 7 مايو 1962م، ص 2.

(12) جريدة فزان، العدد 191، 19 يونيو 1961م، ص 4.

(13) تقرير جرد منطقة فزان عن منطقة سبها، مصدر سابق، ص 2.

(14) المصدر نفسه، ص 10.

(15) جريدة البلاد، العدد 9، 29 يناير 1968م، ص8.

(16) جريدة فزان، العدد 118، 31 يناير 1966م، ص 8.

(17) جريدة البلاد، العدد 9، 29 يناير 1968م، ص8.

(18) تقرير جرد منطقة فزان عن منطقة مرزق، مصدر سابق، ص 14.

(19) جريدة البلاد، العدد 9، 29 يناير 1968م، ص8.

(20) المصدر نفسه، ص 8.

(21) جريدة فزان، العدد 189، 5 يونيو 1961م، ص 4.

(22) جريدة فزان، العدد 170، 16 يناير 1961، ص 4.

(23) تقرير جرد منطقة فزان عن منطقة الجفرة، وزارة التخطيط والتنمية، المملكة الليبية، مارس 1967م، ص 12،27.

(24) تقرير جرد منطقة فزان عن الإقليم الجنوبي، وزارة التخطيط والتنمية، المملكة الليبية، مارس 1967م، ص 36.

(25) جريدة البلاد، العد 9، 29 يناير 1968م، ص 8.

(26) جريدة فزان، العدد 184، 24 إبريل 1961م، ص 4.

(27) جريدة فزان، العدد 191، 19 يونيو 1961م، ص 4.

(28) جريدة البلاد، العدد 53، 9 ديسمبر 1968م، ص 4.

(29) المصدر نفسه، ص 4، 7.

(30) جريدة البلاد، العدد 53، 9 ديسمبر 1968م، ص 7.

(31) تقرير الأمم المتحدة عن المساعدة الفنية في ليبيا، بيان الأعمال الماضية والجارية، 1951-1961م، مصدر سابق، ص 31.

(32) المصدر نفسه، ص 31.

(33) جريدة برقة الجديدة، العدد 4689، 1 مايو 1967م، ص2.

(34) جريدة فزان، العدد 9، 29 يناير 1968م، ص 8.

(35) تقرير جرد منطقة فزان عن منطقة سبها، مصدر سابق، ص 10.

(36) تقرير جرد منطقة فزان عن منطقة الشاطئ، مصدر سابق، ص 30.

(37) تقرير جرد منطقة فزان عن منطقتي غات وتراغن، مصدر سابق، ص 15،22.

(38) تقرير جرد منطقة فزان عن منطقة مرزق، مصدر سابق، ص 9،25.

(39) تقرير جرد منطقة فزان عن منطقة سبها، مصدر سابق، ص 11،17،24.

(40) جريدة فزان ، العدد 189، 5 يونيو 1961م، ص 4.

(41) جريدة فزان، العدد 5، 16 أكتوبر 1967، ص 4.

(42) جريدة فزان، العدد 237، 7 مايو 1962م، ص 2.

(43) تقرير جرد منطقة فزان عن منطقة سبها، مصدر سابق، ص 2،10.

(44) جريدة فزان، العدد 5، 16 أكتوبر 1967م، ص 4،7.

(45) جريدة فزان، العدد 191، 19 يونيو 1961م، ص4.

(46) تقرير التنمية الاقتصادية في ليبيا، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الجزء الثاني، 1 إبريل 1960م، ص 230.

(47) جريدة فزان، العدد 233، 9 إبريل 1962م، ص 4.

(48) جريدة فزان، العدد 5، 16 أكتوبر 1967م، ص 4.

(49) بنجامين هيجنز، مصدر سابق، ص 151.

(50) جريدة فزان، العدد 189، 5 يونيو 1961م، ص 4.

(51) جريدة فزان، العدد 293، 11 يوليو 1963م، ص 4.

(52) جريدة فزان، العدد 237، 7 مايو 1962م، ص 2.

(53) جريدة فزان، العدد 5، 16 أكتوبر 1967م، ص 7.

(54) تقرير جرد منطقة فزان عن منطقة الشاطئ، مصدر سابق، ص 30.

(55) تقرير جرد منطقة فزان عن منطق سبها، مصدر سابق، ص 2،7،9،11،17،24 .

(56) تقرير جرد منطقة فزان عن منطقة مرزق، مصدر سابق، ص 14،25،31،37.

(57) تقرير جرد منطقة فزان عن منطقة الشاطئ، مصدر سابق، ص 30.

(58) جريدة فزان، العدد 118، 31 يناير 1966م، ص 8.

(59) جريدة فزان، العدد 191، 19 يونيو 1961 م، ص 4..

(60) تقرير جرد منطقة فزان عن منطقة الجفرة، مصدر سابق، ص 12.

(61) جريدة فزان، العدد 191، 19 يونيو 1961م، ص 4.

(62) تقرير جرد منطقة فزان عن الإقليم الجنوبي، مصدر سابق، ص 37.
(63) المصدر نفسه، ص 42.
(64) تقرير جرد منطقة فزان عن منطقة سبها، مصدر سابق، ص8-10.
(65) جريدة فزان، العدد 170، 16 يناير 1961م، ص 4.
(66) تقرير جرد منطقة فزان عن منطقة الجفرة، مصدر سابق، ص 12.
(67) تقرير جرد منطقة فزان عن منطقتي غات وأوراغن، مصدر سابق، ص 15.
(68) جريدة فزان، العدد 191، 19 يونيو 1961م، ص 4.
(69) تقرير جرد منطقة فزان عن منطقة سبها، مصدر سابق، ص 24،7.
(70) تقرير التنمية الاقتصادية في ليبيا، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مصدر سابق، ص 271.
(71) المصدر نفسه، ص 231.
(72) تقرير جرد منطقة فزان عن منطقة الشاطئ، مصدر سابق، ص 30.
(73) جريدة فزان، العدد 191، 19 يونيو 1961م، ص 4.
(74) تقرير جرد منطقة فزان عن منطقة سبها، مصدر سابق، ص 17،11،9،7.
(75) تقرير جرد منطقة فزان عن منطقة مرزق، مصدر سابق، ص 37،31،14.
(76) تقرير جرد منطقة فزان عن منطقة الجفرة، مصدر السابق، ص 12.
(77) تقرير جرد منطقة فزان عن منطقتي غات وأوراغن، مصدر سابق، ص 22،15؛ وكذلك: تقرير جرد منطقة مرزق عن منطقة فزان، مصدر سابق، ص 25.
(78) تقرير جرد منطقة فزان عن منطقة سبها، مصدر سابق، ص 9.
(79) المصدر نفسه، ص 24،11،9.
(80) تقرير جرد منطقة فزان عن منطقة الجفرة، مصدر سابق، ص 12؛ وكذلك: تقرير جرد منطقة فزان عن منطقتي غات وأوراغن، مصدر سابق، ص 22.
(81) تقرير جرد منطقة فزان عن منطقة الشاطئ، مصدر سابق، ص 30؛ وكذلك: تقرير جرد منطقة فزان عن منطفتي غات وأوراغن، مصدر سابق، ص 22،15.
(82) تقرير جرد منطقة فزان عن منطقة سبها، مصدر سابق، ص 24،17،11،7.
(83) تقرير جرد منطقة فزان عن منطقة مرزق، مصدر سابق، ص 14، 25، 37،31.
(84) جريدة الرائد، العدد 20، 6 أكتوبر1956م، ص 4.
(85) تقرير جرد منطقة فزان عن منطقة سبها، مصدر سابق، ص 9.
(86) تقرير جرد منطقة فزان عن منطقة الشاطئ، مصدر سابق، ص 12.
(87) جريدة فزان، العدد 191، 19 يونيو 1961م، ص 4.
(88) جريدة فزان، العدد 189، 5 يونيو 1961م، ص 4.
(89) جريدة فزان، العدد 191، 19 يونيو 1961م، ص 4.
(90) جريدة فزان، العدد 146، 1 أغسطس 1960م، ص 2.
(91) تقرير جرد منطقة فزان عن الإقليم الجنوبي، مصدر سابق، ص 45.
(92) تقرير جرد منطقة فزان عن منطقة سبها، مصدر سابق، ص 10-11.
(93) جريدة فزان، العدد 191، 19 يونيو 1961م، ص 4.
(94) تقرير جرد منطقة فزان عن منطقة سبها، مصدر سابق، ص 11.
(95) جريدة الأهرام، العدد 29464، 24 ديسمبر 1968م، ص7.
(96) جريدة البلاد، العدد 56، 30 ديسمبر 1968م، ص 1.
(97) جريدة فزان، العدد 189، 5 يونيو 1961م، ص 4.
(98) تقرير جرد منطقة فزان عن الإقليم الجنوبي، مصدر سابق، ص 45.
(99) جريدة فزان، العدد 191، 19 يونيو 1961م، ص 4.
(100) وزارة التخطيط والتنمية، تقرير عن اقتصاديات المناطق الجنوبية الوضع الراهن واقتراحات التنمية في المستقبل، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية والاجتماعية، طرابلس، يونيو 1969م، ص 27.

قائمة المصادروالمراجع

أولا/ الوثائق المنشورة.

وثائق أرشيف مصرف ليبيا المركزي:

[1]- بنجامين هيجنز، تقرير عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، 15 ديسمبر 1952م.

وثائق أرشيف ش الوطنية للمعلومات والتوثيق:

1- تقرير الأمم المتحدة عن المساعدة الفنية في ليبيا، بيان الأعمال الماضية والجارية، 1951-1961م.

[2]- تقرير التنمية الاقتصادية في ليبيا، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الجزء الثاني، 1 إبريل 1960م.

[3]- تقرير جرد منطقة فزان عن الإقليم الجنوبي، وزارة التخطيط والتنمية، المملكة الليبية، مارس 1967م.

[4]- تقرير جرد منطقة فزان عن منطقة الجفرة، وزارة التخطيط والتنمية، المملكة الليبية، مارس 1967م.

[5]- تقرير جرد منطقة فزان عن منطقة سبها، وزارة التخطيط والتنمية، المملكة الليبية، مارس 1967م.

[6]- تقرير جرد منطقة فزان عن منطقة الشاطئ، وزارة التخطيط والتنمية، المملكة الليبية، مارس 1967م.

[7]- تقرير جرد منطقة فزان عن منطقتي غات وأوراغن، وزارة التخطيط والتنمية، المملكة الليبية، مارس 1967م.

[8]- تقرير جرد منطقة فزان عن منطقة مرزق، وزارة التخطيط والتنمية، المملكة الليبية، مارس 1967م.

[9]- وزارة التخطيط والتنمية، تقرير عن اقتصاديات المناطق الجنوبية الوضع الراهن واقتراحات التنمية في المستقبل، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية والاجتماعية، طرابلس، يونيو 1969م.

ثانياً/ الكتب

1- مصطفى أحمد بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، ط1، مطابع الأهرام التجارية، قليوب- مصر، 1992م.

ثالثاً/ الدوريات.

أرشيف المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية:

1- الجرائد.

العدد 237، 7 مايو 1962م؛العدد 293، 11 يوليو 1963م؛ العدد 118، 31 يناير 1966م؛العدد 5، 16 أكتوبر 1967م؛ العدد 9، 29 يناير 1968م.

2- المجلات.

[1]- مجلة المعرفة، العدد 153، السنة السادسة، مشروع ضخم للحكومة الليبية بناء مدارس جديدة حديثة في كل مكان وإصلاح القديمة وتوسيعها، طرابلس، 3 إبريل 1959م.

[1]- جريدة الأهرام، العدد 29464، 24 ديسمبر 1968م.

2- جريدة برقة الجديدة، العدد 4689، 1 مايو 1967م.

3- جريدة البلاد، الأعداد: العدد 9، 29 يناير 1968م؛العدد 53، 9 ديسمبر 1968م؛العدد 56، 30 ديسمبر 1968م.

[4]- جريدة الرائد، العدد 20، 6 أكتوبر 1956م.

5- جريدة فزان، الأعداد:العدد 146، 1 أغسطس 1960م؛ العدد 170، 16 يناير 1961م؛ العدد 184، 24 إبريل 1961م؛ العدد 189، 5 يونيو 1961م؛العدد 191، 19 يونيو 1961م؛ العدد 233، 9 إبريل 1962م؛